

Republic Of Yemen

Presidential Office

High Authority for Tender Control

(HATC)



الجمهورية اليمنية

رئاسة الجمهورية

الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات : ٩ - ١

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (35) لعام 2013م في اجتماعه المنعقد بتاريخ 7 جمادى الأولى 1434هـ الموافق 19-3-2013م بخصوص الشكوى المقدمة من الشرق للتجارة والتوكيلات ضد وزارة التعليم الفني والتدريب المهني- صندوق تنمية المهارات في المناقصة رقم (2012/4) والخاصة بتوريد أجهزة مساحية (51 توتل استيشن)

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من الشرق للتجارة و التوكيلات ضد وزارة التعليم الفني والتدريب المهني-صندوق تنمية المهارات في المناقصة رقم (2012/4) والخاصة بتوريد أجهزة مساحية (51 توتل استيشن) والتي أشار فيها الشاكي بأنه تقدم بهذه الشكوى وفقاً للمادة (22-ج) والمادة (77-ج) من قانون المناقصات والمزايدات الحكومية رقم (23) لسنة 2007م والتي تنص على انه (يحق لمقدم العطاء في حال تضرره نتيجة إخلال الجهة في أحد واجباتها المحددة في هذا القانون واللائحة أن يتقدم بطلب مراجعة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات للمناقصة وفقاً لأحكام هذا القانون، ونتيجة لمخالفة الجهة للمادة (22-ج) التي تنص على أنه (يجب إرساء المناقصة على اقل العطاءات سعرا بعد التقييم متى ما كان مستجيباً ومستوفياً لجميع الشروط ومتطلبات المناقصة الفنية والمالية والقانونية)، وبناء على ما تقدم فإن الشاكي يحيط علماً بأنه أحد المتقدمين بعطاءات المناقصة رقم (2012/4) ويدعي بأن عطاءه مستجيب ومستوفٍ لكافة المتطلبات والشروط الفنية والمالية والقانونية وبأقل الأسعار المقيمة، ومع ذلك تم إخطاره من قبل الجهة بإشعار رقم (47) وتاريخ 2013/1/17م بإرساء المناقصة على متقدم آخر وبسعر أعلى من سعره بالرغم من عدم مطابقة ذلك العطاء لكافة المواصفات والمتطلبات الفنية المحددة بوثائق المناقصة والتي تعتبر الحد الأدنى المطلوب فنياً وأنه تقدم بتظلم إلى الجهة مشفوعاً برده على بعض النقاط الفنية التي أبلغته الجهة بها شفاهه كأسباب لاتخاذهم قرار الإرساء، طالباً من الهيئة قبول الشكوى والنظر في طلبه بإلغاء قرار الإرساء وإعادة تقييم العطاءات طبقاً للمواصفات وبصورة شفافة ومحيدة.



صنعاء - شارع الزبييري - مبنى التأمينات والمعاشات - الدور العاشر - تلفون: (967-1-211117) - فاكس: (967-1-539202) صندوق بريد: (4411)

Sana'a - Al-Zubairy St. Tel:(967-1-211117)Fax:(967-1-539202).Box:(4411)

E-mail:HATC@yemen.net.ye



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات : ٩٠٢

ووجهت الهيئة العليا مذكرة للجهة برقم (146) وتاريخ 26 /1 /2013م متضمنة وقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافقة الهيئة العليا بأوليات المناقصة، وردت الجهة على الهيئة بمذكرتها رقم (406) وتاريخ 2013/2/6م، متضمنة الآتي:-
قام صندوق تنمية المهارات بوقف الإجراءات وذلك بعد تلقيه شكاوى من كل من شركة الشرق للتجارة والتوكيلات وشركة ريمان وأحال ملف المناقصة إلى الوزارة لإتخاذ الإجراءات اللازمة وقامت الوزارة بتكليف لجنة للقيام بمراجعة عملية التحليل والتقييم الفني والمالي للعروض المقدمة والتي قامت بدورها بإنجاز المهمة، وتفيد الجهة بأنها أوقفت كافة الإجراءات بمجرد تلقيها مذكرة الهيئة العليا وتحيل الموضوع إلى الهيئة العليا للفصل في الشكوى بحكم الاختصاص، وأن المعاهد بحاجة ماسة إلى هذه الأجهزة للعملية التدريبية، وتحث على سرعة البت واتخاذ الإجراءات التي تمكنها من استكمال إجراءات المناقصة.

وبمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالمناقصة فقد تبين لها قيام الوزارة بعد تلقيها شكاوى من الشرق للتجارة والتوكيلات وشركة ريمان بتشكيل لجنة أخرى للتحليل والتقييم وذلك بالمخالفة للمادة (418) الفقرة (هـ) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والتي نصت على الآتي:

إذا تضمنت الشكوى طلب إلغاء قرار الإرساء يقوم رئيس الجهة أو من ينوبه بمايلي:

- 1- وقف إجراءات المناقصة فوراً لإتاحة الوقت للمراجعة الدقيقة للشكوى.
- 2- تكليف أحد كبار موظفي الجهة ممن لم يشارك في أي مرحلة من مراحل المناقصة للتأكد من صحة الشكوى أو الاستعانة بمتخصص من خارج الجهة للقيام بالتحقق من جدية الشكوى من خلال مراجعة كافة المحاضر والسجلات وغيرها من الوثائق المتعلقة بالمناقصة والإستفسار من أعضاء اللجنة الفنية ولجنة المناقصات وغيرهم ممن له علاقة بالموضوع.
- 3- إذا أتضح عدم صحة الشكوى يتم الرد كتابياً برفض الشكوى موضحاً فيه أسباب الرفض وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ تلقي الشكوى.





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات : ٩-٢

4- إذا أتضح صحة الشكوى يقوم رئيس الجهة أو من ينوبه بإتخاذ الإجراءات التصحيحية الآتية :

❖ إلغاء قرار الإرساء وإبلاغ الهيئة العليا بقرار الإلغاء وأسبابه.

❖ إعادة تقييم العطاءات المقدمة أو إعادة طرح المناقصة.

هذا ومع أن تشكيل لجنة التحليل الثانية وما قامت به من تحليل يعتبر هو والعدم سواء فقد استعانت الهيئة بإستشاري متخصص للدراسة والمراجعة لكافة وثائق المناقصة ورفع تقرير بذلك وكانت النتيجة كالآتي:-

فيما يخص المواصفات المحددة في وثائق المناقصة :

مخرجات تقرير لجنة التحليل الأولى :

1- أحد أسباب استبعاد شركة الشرق أنه قدم نطاق المعوض (4 ±) والمطلوب في المواصفات (3 ±) مع أن ما قدمه مكتب ناشر الموصى بالترسية عليه هو (4 ±) مساوياً لما قدمه الشرق وفتحياً نطاق التعويض (4 ±) أكثر جدوى من (3 ±) وبالتالي فما ورد في تقرير اللجنة حول هذا البند ليس جوهرياً.

2- لم تذكر اللجنة أن من مميزات الجهاز المقدم من شركة الشرق قياس المسافات بدون عاكس إلى مدى 400 م (المطلوب في المواصفات 350م) ومدى أكبر من 7000 م باستخدام الشعاع الليزري مع عاكس دائري بحسب ما ورد في المواصفات المقدمة من الشرق وهو أفضل مما قدم في المواصفات الخاصة بالجهاز المقدم من مكتب ناشر والمحدد بـ 250م بدون عاكس ، وهذا فارق جوهري بين ما قدمه الشرق وما قدمه ناشر يحسب لصالح شركة الشرق كجزئية وليس كأفضلية مطلقة لما قدمه الشرق.

3- ما ذكرته اللجنة في البند رقم ب (تحليل مكتب ناشر) خلط بين بندين مختلفين فالمسافة المطلوب قياسها في المواصفات والمحددة بـ 3500م هو باستخدام الأشعة تحت الحمراء مع عاكس دائري وقد حققت مواصفات ناشر ومواصفات الشرق هذه الجزئية ولم تذكر اللجنة أن المتناقضين لم يلبيبا طلب قياس المسافات باستخدام أشعة الليزر مع عاكس من نوع (APOI) بمدى 5000م وبالتالي لا مجال لذكر ذلك في الملاحظات الجوهرية .





الرقم :
التاريخ :
المرفقات : ٤ - ٩

4- باقي بنود الملاحظات على ما قدمه مكتب ناشر وشركة الشرق والخاصة بحجم الذاكرة الداخلية وخيارات الوسائط ومستويات تغيير الإضاءة وامتلاك ورشة صيانة وفترة الصيانة وبلد المنشأ تنصب جميعها في مصلحة ما قدمه مكتب ناشر بصورة جوهرية.

مخرجات تحليل اللجنة الثانية :-

أ- ذكرت اللجنة أن العطاء المقدم من شركة الشرق هو العطاء الوحيد المستجيب فنياً وهذا غير صحيح لعدم استجابة العطاء فنياً للنقاط التالية والمحددة ضمن المواصفات المطلوبة :

الجهاز المقدم في عطاء شركة الشرق كما هو الحال لما قدمه مكتب ناشر لم يلب خياراً دقة وقراءة الزوايا وتطبيق تصحيح المضلعات وتحويل نظم الإحداثيات وبالتالي فما قدمه مكتب الشرق يندرج تصنيفه ضمن فئة أجهزة المحطات الشاملة للتطبيقات المساحية في مجالات التشييد فقط ولا يلبي باقي التطبيقات المساحية لمختلف الفروع الهندسية المدنية، وهذا قصور جوهري في مخرجات تحليل اللجنة الثانية فيما يخص جوانب متطلبات استخدام الجهاز في مجالات الهندسة المدنية المتعددة التي تتطلب دقة وبرمجيات أكثر مما قدم.

ب- ذكرت اللجنة في مستهل عرض المبررات الفنية لرفض العطاء المقدم من مكتب ناشر بأن الجهاز المقدم ذو مواصفات فنية أقل جودة مما هو مطلوب بالمواصفات الفنية، وذلك المستوى وتلك الجودة لم تتحقق في معظم ما قدمه الشرق، وهذا حكم جوهري مطلق ومسبق على رداءة ما قدم من مكتب ناشر على وجه العموم.

ج- وقعت اللجنة الثانية في نفس الخطأ الذي وقعت فيه اللجنة الأولى حيث ذكرت في السبب الرابع لرفض العرض الفني المقدم من ناشر بأن مدى القياس في الجهاز المقدم باستخدام العاكس هو 3500م (وذلك باستخدام الأشعة تحت الحمراء، وهذا مطابق لما قدمه مكتب ناشر وشركة الشرق) بحسب كتالوج الشركة المصنعة بينما المطلوب 5000م بحسب المواصفات (المواصفات ذكرت ذلك في حالة استخدام أشعة الليزر مع عاكس معين)





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات : ٩-٥

وهنا تبين خلط مفهومي القياس بأشعة الليزر أو الأشعة تحت الحمراء، وتم تفسير ذلك الخلط في المفاهيم التي وقعت فيه اللجنة ضد ما قدمه مكتب ناشر.

د- ذكرت اللجنة الثانية في النقطة الخامسة من مبررات رفض عطاء مكتب ناشر بأنه تبين لهم أن (الوثائق التي رجعوا إليها لا تتطابق مع ما قدمه مكتب ناشر في عطاءه وعدم صحة البيانات الأساسية والرئيسية المقدمة من ناشر وبما يخالف المطلوب في المواصفات الفنية المطلوبة في المناقصة،.....) وهذا يعتبر خللاً جوهرياً ومحاولة للتغيير للحصول على العقد وحيث إن اللجنة لم تحدد بالتفصيل النقاط الجوهرية المعنية بمخالفة مكتب ناشر في بنود عطاءه، ورأت اللجنة مطابقة المواصفات المقدمة من شركة الشرق لما هو مطلوب في المواصفات بصورة كاملة وهذا استنتاج غير صحيح حيث أظهرت المراجعة الفنية عدداً من جوانب القصور في تحليل اللجنة الثانية حول العرض المقدم من قبل الشرق للمحطة الشاملة وفيما يلي خلاصة لذلك:

❖ ذكرت اللجنة أن صناعة الجهاز المقدم من شركة الشرق صناعة سويسرية وهذا غير صحيح لأن الجهاز حسب تعريف المصنع له مصمم في سويسرا ومصنع في مصانعه غير المحدد مقراتها على الرغم من أن مقر الشركة المصنعة يقع في الصين كما أن لها مقرات تجارية في بلدان عدة ومنها سويسرا، كونها أحد شركات مجموعة هكساجون التي تضم شركات من بلدان عديدة.

❖ أن شركة الشرق استوفت العرض الفني المؤهل لها للفوز بالمناقصة ، مع أن شركة الشرق لم تقدم أي تفاصيل لعرضها الفني على الإطلاق ، بل اكتفت بتقديم كتالوج الجهاز.

❖ قامت اللجنة الثانية بتغطية متعمدة للقصور في بعض المواصفات الفنية المطلوبة من شركة الشرق ومنها:-

أ- أن الجهاز المقدم من الشرق به وسيلة حماية من الشمس وهذا غير صحيح الإطلاق فلم يتم ذكره في مواصفات جهاز (GeoMax Zoom20) جملة وتفصيلاً.

ب- لم تذكر اللجنة الثانية أن شركة الشرق لم تقدم ذاكرة إضافية كما هو مطلوب المواصفات.



Republic Of Yemen

Presidential Office

High Authority for Tender Control

(HATC)



الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات : ٩-٦

❖ ملاحظات على مراجعة وثائق العطاء الفنية المقدمة من شركة الشرق للتجارة والتوكيلات ومكتب ناشر الهندسي :-

(1)- الوثائق الفنية لشركة الشرق للتجارة والتوكيلات:

أ- لم تقدم شركة الشرق أي تحليل فني مفصل بحسب البنود الفنية لمواصفات الجهاز المراد شراؤه والمرفق مع وثائق المناقصة، وما قدمته عبارة عن مواصفات فنية في كتالوج المصنع فقط .

ب- لم تحدد وثائق شركة الشرق للتجارة والتوكيلات أرقام التوصيف المسلسل للبرامج التطبيقية والمحملة على جهاز المحطة الشاملة طبقاً لما سوف يتم توريده من المصنع .

ج - لم تظهر الوثائق المقدمة من شركة الشرق قيامهم بتوريد أجهزة مساحية مسبقاً أو مقدرتهم على تنفيذ دورات تدريبية على الأجهزة المساحية أو امتلاكهم لورشه صيانة للأجهزة المساحية .

د- ذكرت الشرق للتجارة والتوكيلات في عطائها ووثائقها الأخرى بأن الأجهزة التي تقدمت بها للمناقصة صناعة سويسرية وقد أظهر البحث عبر الإنترنت أن الأجهزة مصممة في سويسرا ومصنعة في مصانع شركة جيوماكس الصينية .

و- رسالة التحويل الممنوحة للشرق للتجارة والتوكيلات:

❖ أوضحت الورقة الأولى لمحتوى ملف العطاء الخاص بالشرق للتجارة والتوكيلات أن الشرق حصل على تحويل من شركة جيوماكس بالدخول في المناقصة الخاصة بشراء أجهزة محطات شاملة لمعهد التدريب المهني باسم ورقم المناقصة واسم الجهة المستفيدة بتاريخ 20 يوليو 2012م ، أي قبل الإعلان عن المناقصة في 27 سبتمبر 2012م بأكثر من شهرين . وهذا قد يوحي بوجود تنسيق مسبق بين الشرق للتجارة والتوكيلات وبين بعض ذوي العلاقة بالمناقصة في الجهة المعلنة للمناقصة، وإعادة تحليل لصالح الشرق للتجارة والتوكيلات يدعم فرضية التنسيق المسبق .

2- الوثائق الفنية لمكتب ناشر الهندسي:

أ- أهمل مكتب ناشر ذكر البند الرئيسي للمناقصة

(SOO1 Construction and Civil Engineering Total Station)





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات : ٧-٩

والخاص بتحديد نوعية جهاز المحطة الشاملة المطلوب شراؤه كما هو موضح كبند رئيسي وحيد في جدول المواصفات الفنية المطلوبة ، وبالتالي فما قدمه ناشر في بنود عطاءه الفني لا ينطبق على الخصائص الرئيسية للجهاز المطلوب المحددة بالمواصفات الفنية للجهة المستفيدة التي تم تحديدها من واقع المواصفات الفنية بمواصفات جهاز لا يكا (Leica FlexlineTso2) وجهاز سوكيا (Sokkia 030R Series) بصورة قطعية كجهاز يستخدم لأعمال التشييد والهندسة المدنية معاً وينطبق بصورة كاملة على جهاز تشييد كالذي قدم من قبل الشرق.

ب- لم تحدد وثائق مكتب ناشر الهندسي ما يلي :

أن الجهاز المعني بالمناقصة (Builder 505) سوف يزود بقطع خاصة لتمكين الجهاز من استخدام الأشعة تحت الحمراء لتحقيق مدى قياس بـ 3500م حيث أن هذه الجزئية معطاة في كاتلوج المواصفات كخيار في المواصفات العادية (Builder Standard Options) وأن المدى الذي يمكن قياسه بالمحطة الشاملة باستخدام أشعة الليزر مع عاكس هي 500م فقط وذلك وفق المواصفات المقدمة في كاتلوج الجهاز، وكما هو مبين أيضاً على مواصفات عرض بيع باقة الجهاز عبر مواقع إنترنت متخصصة، وذكر نوع العاكس المقدم في العرض (GPR111) بدلا عن النوع المطلوب (GPR121) لقياس مسافات قد تصل إلى 3500م كما هو مبين لاحقاً في البند رقم (4) يثير الشكوك حول ما سيتم توريده.

الرقم المسلسل (رقم القطعة) لجهاز المحطة الشاملة الذي سيتم توريده بحسب الرقم التسلسلي (والذي استخدم لتوصيف الملحقات فقط) في وثيقة قائمة المصنع المبينة في المرفق رقم 4، وهذا قد يظهر إشكالات عند التوريد فقد يورد الجهاز بحسب الرقم التوصيفي له فقط (جهاز بشاشة واحدة فقط) أو مدمج معه توصيف آخر لشاشة ثانية للوضع الثاني لجهاز المحطة الشاملة الذي له أهمية عملية كبيرة في الرصد على وجهي الجهاز. يظهر الشكل المنسوخ من دليل المستخدم أن الشاشة الثانية للجهاز عبارة عن خيار وهو ما لم يقدم بصورة واضحة في عطاء ناشر.





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات : ٩ - ٨

الأرقام المتسلسلة للبرامج التطبيقية المحملة على الجهاز (Leica Builder Sortwara Options) قد يكون بعضها أساسي والبعض الآخر إضافي ، وبالتالي فمعرفة نوع البرامج المتاحة سيكون معلوم كأمر واقع فيما لو تم إرساء المناقصة على مكتب ناشر. قدم مكتب ناشر قطعة العاكس من النوع الذي يستخدم لقياس مسافات حتى 2500م فقط (قطعة رقم : 641618) وليس القطعة التي تستخدم لقياس مسافات حتى 3500م (قطعة رقم : 641617) كما ذكر في مواصفات الجهاز المقدمة.

ج- العرض الفني المقدم من مكتب ناشر الهندسي ظهر عليه بعض التعليقات الفنية نتيجة التضارب الواضح في بنود المواصفات الفنية المدمجة مع مواصفات الجهازين ولم تحتو وثائق مكتب ناشر الهندسي المقدمة للمناقصة على أي معلومة عن قيامه بطلب توضيح حول آلية وضع المواصفات الفنية للأجهزة المطلوبة خلال فترة المراجعة الممنوحة له والمحددة بفترة 27 يوماً من تاريخ إنزال الإعلان كما هو مبين في وثيقة المناقصة.

خلاصة تقرير الاستشاري والمكتب الفني :-

- أظهرت وثائق العطاء المقدم من شركة الشرق للتجارة بأنها حصلت على تخويل في المناقصة باسمها ورقمها ومضمونها من قبل المصنع بتاريخ سابق على إعلان المناقصة رسمياً بأكثر من شهرين.

- هناك احتمال لوجود تنسيق مسبق مع بعض مقدمي العطاءات وذلك من خلال الحصول على تفويض مصنعي لأحد مقدمي العطاءات قبل الإعلان عن المناقصة.

- تم إعداد المواصفات من خلال عمليتي النسخ واللصق لمواصفات عرض منتج من قبل المصنع ولم تظهر على المواصفات أي بصمة لمتطلبات معدة من قبل متخصص يعي متطلبات تدريب وتأهيل طلاب المساحة بالمعاهد الفنية .

- ظهر في تحليل اللجنة الأولى بأن العطاء المقدم من قبل مكتب ناشر مستجيب في مرحلة الإستجابة الأولية بالرغم من عدم تقديمه لشهادة ضريبية المبيعات وكذا البطاقة التأمينية.





Ref :

Date:

Res:

الرقم :

التاريخ :

المرفات : ٩-٩

- مخرجات لجنة التحليل الأولى لم تكن دقيقة بصورة كاملة على وجه العموم.
- مخرجات لجنة التحليل الثانية غير دقيقة أيضاً وتوصياتها بالإرساء كانت بالإستناد إلى حيثيات مغلوبة.
- قدم الشاكي (شركة الشرق) عرضاً فنياً مرفقاً بالشكوى يختلف عن العرض الفني المقدم في المناقصة.
وبناء على ما سلف بيانه قررت الهيئة العليا اتخاذ الإجراءات التصحيحية الآتية :-
1- إلغاء قرار الإرساء.
2- على الجهة إعادة طرح المناقصة بعد تلافي القصور في وثيقة المناقصة والمواصفات بما يحقق الجدوى من عملية الشراء.

صدر بتاريخ 7 جمادى الأولى 1434 هـ الموافق 2013.3.19 م

أ. نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي ابوبكر حسين السقاف
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد الموكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

أ. عبد الملك احمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات



د. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

أ. امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات